5- ميزانية التعليم

منذ الاستقلال استثمرت الدولة الجزائرية كثيرا في ميدان التربية والتعليم، حيث أنها وظفت أموال طائلة ومبالغ ضخمة ومهمة خاصة لتسيير وتجهيز المنشآت المستعملة في هذا القطاع. (انظر الملحقين رقم 12 و13).

في سنة 1965 وفرت الدولة الجزائرية ميزانية للتجهيز بنسبة 25,92% من الميزانية العامة للدولة، وتعتبر هذه النسبة هي الأكبر في مسار ميزانية التجهيز، لكن مع مهاية السبعينات وبداية الثمانينات نلاحظ انخفاض في النسبة وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي هزت البلاد في الماضي، فقد سجلنا النسبة الأدنى هي 0,52% سنة 1983 ثم لترتفع بعد ذلك مباشرة في السنة الموالية أي سنة 1984 لتصل الى 14,10% وتستقر مابين 14% و17% حتى سنة 1989 ثم تنخفض تدريجيا وتستقر مابين 4% و10% حتى سنة 2004.

أما بالنسبة لميزانية التسيير فكانت تمثل 20,85% من الميزانية العامة للدولة سنة 1964 واستقرت هذه النسبة ل10 سنوات تقريبا لتبدأ بالانخفاض تدريجيا منذ سنة 1975، زيادة على ذلك نلاحظ أن أعلى النسب كانت في سنتي 1968 و 1990 حيث وصلت فيهما النسب 29,34% و 29,71% على التوالي.

هذا الانخفاض راجع الى الأزمة الاقتصادية في الثمانينات التي أثرت ببطء على ميزانية التجهيز مكس ميزانية التسيير التي لم تتأثر كثيرا بهذه الأزمة.

في الأخير، التمدرس العام لأطفالنا هو دائما الانشغال الأكبر و المرخص ولا يجب أن تقوم الدولة بتخفيض الميزانيات الخاصة بالتعليم والنظام التربوي تحت أي عذر.

Scanné avec CamScanner

التمثيل البياني رقم 25: تطور الاعتمادات المالية (التسيير والتجهيز)

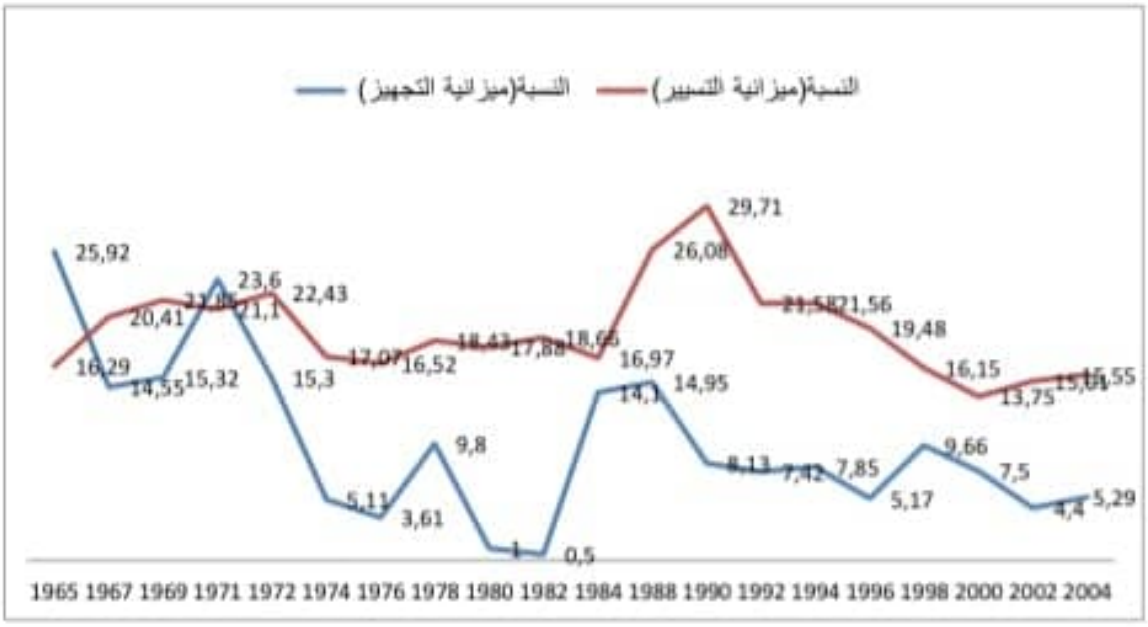

6- تطور أعداد التلاميذ لكل معلم:

الجدول رقم 24: عدد التلاميذ لكل معلم في الطور الابتدائي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل معلم	39	43	46	28	27	23

الجدول رقم 25: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل أستاذ	12	27	30	23	18	21

الجدول رقم 26: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل أستاذ	5	7	15	20	16	16

Scanné avec CamScanner

ان مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم يعد مقياسا غير مباشر لنوعية التعليم ومستواه، وهو يتراوح في البلدان المتقدمة بين 15 و 20 تلميذ لكل معلم.

نلاحظ في الجدول رقم 24 ارتفاع عدد التلاميذ لكل معلم في السنوات الأولى بعد الاستقلال وهذا راجع الى السياسة التي انتهجها المسؤولون عن التعليم بمجانية والزامية التعليم وكذلك نقص المعلمين في هذه المرحلة حيث وصلت الى 46 تلميذا لكل معلم في السنة الدراسية 1973-1974، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل في السنة الدراسية 2010-2011 الى 23 تلميذا لكل معلم.

أما في الجدول رقم 25 والخاص بعدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي، فنلاحظ أنه في السنة الأولى بعد الاستقلال أي 1962-1963 وصلت الى 12 تلميذ لكل أستاذ، وهذا راجع الى نقص عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة، لترتفع بعد ذلك تدريجيا لتصل الى معدلات قياسية بلغت أكثر من 30 تلميذ لكل أستاذ في السبعينات ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت الى 18 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية 1996-1997 لترتفع مرة أخرى الى 21 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية 2010-2011.

فيما يخص الجدول رقم 26 الخاص بارتفاع عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي نلاحظ نقص عدد التلاميذ في هذه المرحلة أيضا، حيث بلغت بعد الاستقلال مباشرة الى 5 تلاميذ لكل أستاذ لترتفع تدريجيا وتصل الى أكثر من 20 تلميذا لكل أستاذ في الثمانينات، ومع بداية التسعينات بدأت بالانخفاض لتصل الى 16 تلميذا لكل أستاذ، وهذا نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة باستعابها لعدد أكبر من الأساتذة.

ملاحظة: تعتبر هذه الأرقام وطنية حيث نلاحظ نسب مختلفة ومرتفعة في بعض ولايات الوطن، وخاصة تلك التي تشهد نزوحا ريفيا وارتفاع في عدد السكان والتي تعتبر مناطق حضرية منها وهران، الجزائر العاصمة، سطيف وقسنطينة.

Scanné avec CamScanner

7- لمحة تاريخية عن محو الأمية في الجزائر منذ الاستقلال:

مقدمة:

لقد عرف المجتمع الجزائري غداة الاستقلال واقع مر تمثل في نسبة مرتفعة جدا من الأميين قدرت ب 85% سنة 1962 في أوساط السكان الجزائريين الذين قدر عددهم آنذاك ب 09 ملايين نسمة من بينهم 5600000 أمي، بينما كانت نسبة الدارسين لاتتجاوز 20% وهذا نتيجة سياسة التجهيل التي انتهجها المستعمر الفرنسي طيلة فترة الاحتلال رغم محاولات جمعية العلماء المسلمين و جبهة التحرير الوطني في تعليم الجزائريين و بالتالي فقد عرف قطاع التربية بعد الاستقلال مشاكل جمة نظرا لفرار عدد هائل من المعلمين و الأساتذة الفرنسيين هذا من جهة و من جهة أخرى قلة الهياكل القاعدية التي تم توزيعها بطريقة غير عادلة على مستوى التراب الوطني.

أهم مراحل محو الامية في الجزائر منذ الاستقلال :

للخروج من هذه الوضعية المزرية التي خلفها المستعمر الغاشم مرت الجزائر بعدة مراحل لمحو الأمية والتي نختصرها في:

❖ الحملة الوطنية لمحو الأمية لسنة 1963:

قامت الجزائر سنة 1963 بحملة وطنية لمحو الأمية على المستوى الوطني، شارك فيها كل المعلمين وأيضا موظفين من مختلف القطاعات كان الهدف منها محاربة و مكافحة الجهل و الأمية أطلق عليها شعار (الحرب على الجهل- أتحرر) الا أن هذه الحملة لم تدم الا ستة أشهر أي من شهر جانفي الى غاية شهر جوان 1963 ، ولقد حققت هذه الحملة نتائج معتبرة رغم أنها لم تعتمد على خطة شاملة مبنية على طرق و مناهج علمية مخططة.

Scanné avec CamScanner

❖ **المركز الوطني لمحو الأمية:**

أنشيء المركز الوطني لمحو الأمية في بداية الأمر كمصلحة تابعة لوزارة الارشاد القومي بموجب مرسوم رئاسي تحت رقم 64-269 بتاريخ 31 أوت 1964 أي بعد الحملة الوطنية الحماسية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال مباشرة، ولم يشرع هذا الجهاز الوطني في العمل الا بعد تحويله الى مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بموجب أمر تحت رقم 66-61 بتاريخ 23 مارس 1966 وقد وضع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ومن مهامه:

توفير الوسائل البيداغوجية و تكوين المؤطرين المختصين.

مراقبة نشاط المراكز المحلية و تقويم العملية على المستوى الوطني.

❖ **مشروع محو الأمية الوظيفي 1967-1974 (الجزائر 11):**

خلال المؤتمر الدولي لوزراء التربية المنعقد بطهران سنة 1965 تم الاتفاق على تجريب مضمون جديد لمحو الأمية أطلق عليه محو الأمية الوظيفي، خاص بالعمال و يركز على اكسابهم المهارات الأساسية وتأهيلهم مهنيا لتمكينهم من النهوض الصحيح بالتنمية بحيث خلال الدورة 20 للندوة العامة المنعقدة لليونيسكو 1978 تم تحديد مفهوم الأمية الوظيفي كالتالي: " هو اكساب المتعلم آليات القراءة و الكتابة والحساب واعطائه تكوينا متخصصا في الميدان الفلاحي والصناعي بقدر يؤهله مهنيا ويرفع من قدراته الانتاجية ".

كانت بداية هذا المشروع خلال السنة الدراسية 1967-1968 وقد عرف مرحلتين من التنفيذ:

المرحلة الأولى: دامت 5 سنوات (1967-1971)

المرحلة الثانية : دامت 3 سنوات (1971-1974)

Scanné avec CamScanner

شارك في هذا المشروع كل من وزارة التربية الوطنية عن طريق المركز الوطني لمحو الأمية، اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وكان التمويل من طرف الحكومة الجزائرية (وزارة التربية) و برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

تم التوقيع على هذا المشروع بتاريخ 31 ديسمبر 1966 من قبل وزير التربية الوطنية، المدير العام لليونيسكو وممثل برنامج الامم المتحدة للتنمية، أما الشروع الفعلي للتنفيذ فقد كان بتاريخ 03 جانفي 1967، قسم هذا المشروع التجريبي العالمي الى 03 مشاريع فرعية وهي:

المشروع الفرعي الأول: وهو خاص بالقطاع الفلاحي سمي بمشروع سطاوالي، شرع في تنفيذه سنة 1967 ودامت مدته 03 سنوات، استهدف محو أمية 5000 فلاح.

المشروع الفرعي الثاني: وهو خاص بالقطاع الصناعي بالغرب الجزائري بمنطقة أرزيو، شرع في تنفيذه سنة 1968، استهدف محو أمية 25000 عامل يومي.

المشروع الفرعي الثالث: نفذ في قطاعين متكاملين صناعي بالحجار وفلاحي بعنابة، شرع في تنفيذه سنة 1969، دامت مدته سنتين، تقرر فيه محو أمية 70000 أمي (30000 في القطاع الصناعي و 40000 في القطاع الفلاحي).

❖ ادراج عملية محو الأمية في مخططي التنمية الوطنية (1970-1977) :

نظرا للنتائج الضئيلة التي تحققت في ظل تطبيق مشروع البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية (PEMA) كونه مشروع انتقائي و تجريبي يهدف الى محو أمية العمال والفلاحين، لهذا اقتضى الأمر بضرورة ادراج محو الأمية ضمن مخططات التنمية الوطنية الشاملة تمس مختلف الفئات.

Scanné avec CamScanner

✓ **المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :**

ساهم في تطبيق هذا المخطط كل من المركز الوطني لمحو الأمية حيث كلف بتوفير الوسائل التعليمية وتكوين المنشطين والعاملين في الميدان وانجاز البحوث والدراسات الخاصة بهذه العملية، الجماعات المحلية سواء الولائية أو البلدية بالاضافة الى الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، الا أن هذه العملية لم تمس الا 319244 فرد من أصل 1100000 فرد المسجلة في هذا المخطط أي 29% فقط موزعة كالتالي:

73313 فرد في القطاع الوظيفي (فلاحي وصناعي) بنسبة 74% .

245931 فرد في القطاع الجماهيري أي بنسبة 24,5% .

✓ **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 :**

استهدف هذا المخطط محو أمية 560000 فرد وكانت نتائجه كالتالي:

97870 في القطاع الجماهيري من أصل 400000 المقررة في المخطط بنسبة 24% .

131918 في القطاع الوظيفي (فلاحي وصناعي) من أصل 160000 المقررة في المخطط بنسبة 82%

❖ **انشاء الجمعيات:**

بعد صدور دستور 1989 والقانون 90-31 المؤرخ في ديسمبر 1990 الذي يحدد القانون الأساسي والنظام الداخلي للجمعيات تم بمقتضاه انشاء عدة جمعيات ذات طابع ثقافي أو تربوي أو علمي تنشط في ميدان محو الأمية حيث تقوم بفتح فصول محو الأمية الى جانب عملية التوعية والتحسيس، والمركز الوطني لمحو الأمية باعتباره جهة تقنية رسمية فقد أبرم اتفاقية ثنائية مع مختلف الجمعيات العاملة في ميدان محو الأمية حيث يقوم المركز

Scanné avec CamScanner

بتزويدها بمختلف الوسائل التعليمية والتحفيزية التي تساعدها على أداء مهمتها النبيلة كما يقوم أيضا بتأطير الدورات التكوينية لفائدة المنشطين العاملين مع هذه الجمعيات.

❖ مشروع محو أمية المرأة والفتاة:

يندرج هذا المشروع في اطار "السنة الدولية لمحو الأمية" التي أعلنت عنها اليونيسكو بتايلاندا أثناء انعقاد مؤتمرها الدولي حول التعليم للجميع الذي أشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة اليونيسكو خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2000، يهدف هذا المشروع الى تأهيل وترقية 30000 امرأة وفتاة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وهو عبارة عن تجربة وطنية انتقائية مركزة.

شرع في تنفيذ هذا المشروع ابتداءا من سنة 1991 بصفة فعلية وذلك بعد سلسلة من الاتفاقات مع اليونيسف بدأت سنة 1986، ويطمح هذا المشروع الى جانب تعليم المرأة والفتاة القراءة والكتابة والحساب تزويدها بالمعارف التطبيقية التي تساعدها في الحياة الأسرية والاجتماعية، ولأجل ذلك فان الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بمساهمة منظمة اليونيسف منحت العملية الوسائل التربوية المختلفة، فوفرت آلات الخياطة وآلات النسيج مما حفز الأميات على الاقبال ومواصلة الدراسة، وقد أعطت هذه العملية دفعا قويا لعملية محو الأمية حيث نال هذا المشروع مساهمة معتبرة من طرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية كما نال أيضا رعاية اللجنتين الوطنيتين لليونيسف بفرنسا واسبانيا.

ان التطور الذي عرفته محو الأمية بفضل هذه المشاريع من بين الأسباب التي ساعدت على ترقية المركز الوطني لمحو الأمية الى ديوان وطني لمحو الأمية الى جانب تعليم الكبار وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-489 المؤرخ في 20 شعبان 1418 الموافق ل 20 ديسمبر 1997 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 95-143 المؤرخ في 20 ذي الحجة 1415 الموافق ل 20 ماي 1995 والمتضمن تحويل المركز الوطني لمحو الأمية الى

Scanné avec CamScanner

ديوان وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار كما كرم المركز بجائزة ودبلوم من الجمعية الدولية للقراءة عن طريق اليونيسكو بتاريخ 08 سبتمبر 1995، وبقرار وزاري مشترك بتاريخ 15 ديسمبر 1999 فقد أنشئت ملحقات للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار مست بعض الولايات.

الجدول رقم 27: تطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية:

الاحصاءات الوطنية	عدد السكان	عدد الأميين 10 سنوات فأكثر			النسب المئوية (%)		
		ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
1966	12075255	-	-	5941000	60,30	85,40	74
1977	16060024	-	-	6214000	48,20	74,30	61
1987	22868626	2399804	4363555	6763359	31,80	56,66	43,60
1998	29442815	2679800	4492491	7172291	23,65	40,27	31,90
2008	34045056	2187750	3997156	6184906	15,5	28,9	22,1

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS

التمثيل البياني رقم 26: تطور انخفاض معدل الأمية

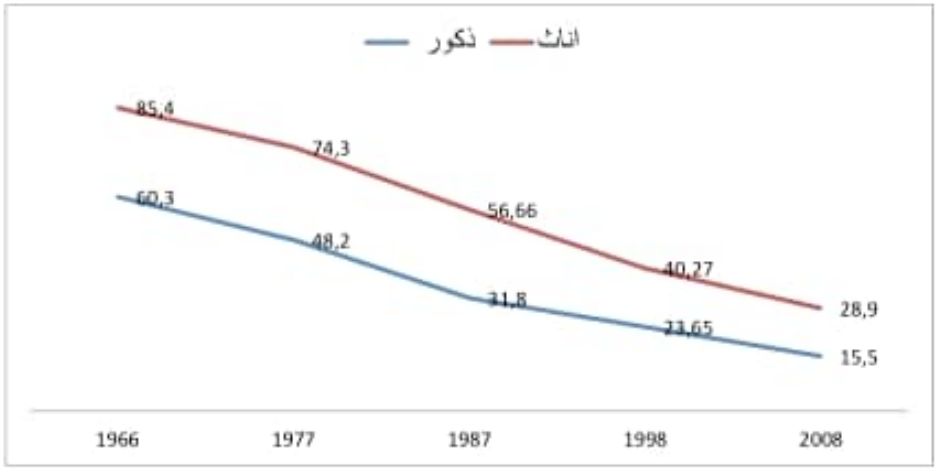

Scanné avec CamScanner

من خلال تحليلنا للجدول رقم (27) الخاص بتطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية، نلاحظ أن هناك توجه في تطور الأمية يتمثل في ارتفاع الأعداد المطلقة للأميين مصحوب بانخفاض في النسبة المئوية، وتؤكد الأرقام المبينة في الجدول أن الأمية في الجزائر عرفت انخفاضا محسوسا بفضل مساعي الدولة في مجال التعليم من جهة وتعليم الكبار من جهة أخرى، وهو ماسمح باستقرار وتيرة تراجع الظاهرة عبر العقود فحسب احصاء عام 1966 كان معدل الأمية مرتفعا حيث بلغ 74% (60,30% بالنسبة للذكور و85,4% بالنسبة للاناث) لينخفض في احصاء سنة 1977 الى 61% (48,20% بالنسبة للذكور و74,30% بالنسبة للاناث) حيث قدرت وتيرة الانخفاض ب 13% في الفترة الممتدة ما بين احصاء 1966 واحصاء 1977، ثم سجلت هذه الوتيرة ارتفاعا في الفترة الممتدة من احصاء 1977 الى احصاء 1987 حيث قدرت ب 17% ليصبح معدل الأمية سنة 1987 الى 43,60% (31,80% بالنسبة للذكور و56,66% بالنسبة للاناث).

أما بالنسبة لاحصائي 1998 و2008 كانت وتيرة الانخفاض بطيئة حيث أنها انحصرت ما بين 11% و 12% ليصل معدل الأمية في احصاء 1998 الى 31,90% (23,65% بالنسبة للذكور و40,27% بالنسبة للاناث) وبالنسبة لاحصاء 2008 وصل معدل الأمية الى 22,1% (15,5% بالنسبة للذكور و28,9% بالنسبة للاناث).

Scanné avec CamScanner